Contents available at : http://jls.tu..edu.iq

Journal of Language Studies

ISSN 2616- 6224

Al-Qalyubi and his Footnote to the Commentary on Al-Muqaddima Al-Azhariyya

Prof. Dr. Yaseen Abdulla Nsayyif **Kerallah Khamis Muslih Al-Mujamma'i**

College of Education for Women
Tikrit University

Dyaseen@tu.edu.iq

Keywords:

-Method

-Khalid al- Azhari

-Weighting

- mentioned

Article Info

Article history:

-Received 18/5/2018

-Accepted 23/6/2018

Available online 15/8/2018

Abstract: In this research, we discussed the definition of the author of the commentary, the owner of the footnote and the introduction of the Azharite. Al-Qaliubi did not only break the words and open the sentences, but he also mentioned the words of the violators and the doctrines of those who violated them, and they were fair in judging their statements in terms of strength, weakness, In order to verify everything that was passed by the mark of Khalid al-Azhari, and therefore he agreed in matters and disagreed in the other weak the saying or whether it is the first disagreement or that the non-approved and after him the most correct in the grammar. And that the observation on the annotations, which is necessary to show the insanity of the words and their meanings and the statement made by the fool or overlooked by him and confirm all that hit him so that the reader is very sure of the authenticity of what is read and not be contrary or abnormal. The paper is divided into three sections.
The first subject: Method
The second topic: its resources
The third topic: his citations and his predictions

Journal of Language Studies Vol. 1, No. 4 , 2018 : 14-29

القليوبي وحاشيته على شرح المقدمة الازهرية

أ . د ياسين عبدالله نصيف البياتي **خير الله خميس مصلح المجمعي**

كلية التربية للبنات، جامعة تكريت

المستخلص

تناولنا في هذا البحث التعريف بصاحب الشرح وصاحب الحاشية والمقدمة الازهرية فالشهاب القليوبي لم يقتصر على فك العبارات وفتح المغلقات بل انه ذكر أقوال المخالفين للشارح، ومذاهبهم، وأنصف في الحكم على أقوالهم من حيث القوة، والضعف والراجح، والمرجوح، والصحيح، والضعيف، وكان الشهاب القليوبي محققا لكل ما نقله العلامة خالد الازهري ولذلك وافقه في أمور وخالفه في أخرى فضعف قوله أو بين أنه خلاف الاولى أو انه على غير المعتمد وبين بعده القول الراجح عند النحويين. وان التحشية على الشروح مما لابد منه لاظهار خفيات الالفاظ ومكنوناتها وبيان ما سهى فيه الشارح او غفل عنه وتأكيد كل ما أصاب به بحيث يكون القارئ على يقين تام من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفا او شاذا.

فكان على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه

المبحث الثاني: موارده

المبحث الثالث: استشهاداته وترجيحاته

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدا ترفع به الدرجات، وينجي صاحبه يوم ينصب الميزان فتظهر الخفيات له الحمد في الظاهر

والمضمر والصريح والمؤوَّل في جميع اللغات، وصلى الله وسلم على حبيبنا محمد رافع أولياء الله بالله خافض أعداءه بالمعجزات الباهرات، ورضي الله عن آل نبينا الطيبين وصحابته الغر الميامين الذين جزم الله بهم الكفار والمنافقين، وعن كل من سار على نهجهم واقتفى آثارهم الى يوم الدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، أما بعدُ:

فقد تناولنا في هذا البحث التعريف بصاحب الشرح وصاحب الحاشية والمقدمة الازهرية فالشهاب القليوبي لم يقتصر على فك العبارات وفتح المغلقات بل انه ذكر أقوال المخالفين للشارح، ومذاهبهم، وأنصف في الحكم على أقوالهم من حيث القوة، والضعف والراجح، والمرجوح، والصحيح، والضعيف، وكان الشهاب القليوبي محققا لكل ما نقله العلامة خالد الازهري ولذلك وافقه في أمور وخالفه في أخرى فضعف قوله أو بين أنه خلاف الاولى أو انه على غير المعتمد وبين بعده القول الراجح عند النحويين. وان التحشية على الشروح مما لابد منه لاظهار خفيات الالفاظ ومكنوناتها وبيان ما سهى فيه الشارح او غفل عنه وتأكيد كل ما أصاب به بحيث يكون القارئ على يقين تام من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفا او شاذا.

فكان على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه

المبحث الثاني: موارده

المبحث الثالث: استشهاداته وترجيحاته

تمهيد:

التعريف بخالد الأزهري: هو الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الأزهريّ الجرجاويّ الشافعيّ النحويّ الوقَّاد؛ سُمِّيَ بذلك لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الجامع الأزهر، وكنيته أبو الوليد، أو أبو الفضل، ويلقب بزين الدين[1]. وُلد في عام ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة في جرجا من صعيد مصر.

ومن شيوخه: شرف الدين المناوي: هو يحيى بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، أبو زكريا، شرف الدين بن سعد الدين الحدادي المناوي، فقيه شافعيّ، ولد بالقاهرة سنة (798هـ)، وبها نشأ، وفيها توفي سنة (871هـ)، ولي قضاء الديار المصرية، وحُمِدَتْ سِيرَتُهُ وصنّف كتبًا، وهو جَدُّ المُحَقِّق المُنَاوي محمد عبد الرؤوف، تتلمذ الشيخ خالد الأزهري عليه(2) الكافيجي : هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي محيي

الدين، توفي سنة (879هـ) وقيل: (سنة 873)، له تصانيف مشهورة، أكثرها رسائل، تتلمذ الشيخ خالد الأزهري عليه(3). ومن مؤلفاته المطبوعة(4): الألغاز النحوية، التصريح بمضمون التوضيح، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب. وُصِفَ شرحُ الشيخ خالدٍ الأزهريّ على المقدمة الأزهرية بأنه من أحسن الشروح [5].وقد شرح الشيخ خالد الأزهري المقدمة الأزهرية، وسار فيه بحسب ترتيب أبوابها، وفصولها، ومسائلها، وجاء شرحه حاويًا لشروح من قبله من النحويين؛ فقد حفظ كثيرًا من النصوص التي نقلها عمّن سبقه من النحويين، وقد كان هذا هو دأب الشيخ خالد في كتبه السابقة كالتصريح، وغيره، واعتمد في كتابه على شرح المتن الذي ألفه هو وإيضاحه، مع كثرة الأمثلة والشواهد.

وعُنيَ الشيخ خالد في شرحه بتوضيح القضايا والمسائل، ولم يتوسع في الاستشهاد والتنظير، والتعليل والمناقشة لمذاهب النحويين ولآرائهم، بل كان يذكره مجملًا من دون توسع، وقد رَكَّزَ في شرحه على توضيح المراد، ولم يبين دائما معاني الألفاظ أو إعرابها كما يفعل أصحاب الحواشي غالبًا.

والقليوبي: هو أحمد بن أحمد بن سلامة المصريّ القليوبيّ الشافعي[6]. وكنيته: أبو العباس[7]. ولقبه: شهاب الدين [8].

والقَلْيُوبِيُّ: نسبة إلى قَلْيُوب "بفتح القاف وسكون اللام وضم الياء المثناة من تحتها وسكون الواو وبعدها باء موحدة نسبة إلى بُلَيْدَةٍ صغيرةٍ بينها وبين القاهرة مقدار فرسخين أو ثلاثة فراسخ ذات بساتين كثيرة"[9]. وقد عاصر المؤلف الدولة العثمانية في أوج قوتها(10) إذ نجحت في القضاء على دولة الشراكسة المملوكية(11)التي قد جارت وظلمت الأهالي، ولاسيَّما في أواخر عهدها؛ فاستبدّ المتغلبة من المماليك بالأحكام فآذوا كثيرًا من العباد(12).لا سيما ان العثمانيين اعتنوا بالجانب العلمي ولاسيما التعليم وعنوا باللغة العربية على الرغم من أن التركية هي لغة الدولة الرسمية، وكان الحكام العثمانيون حريصين على تقدير العلماء، فكان لهم مكانة خاصة(13). ان التحشية على الشروح مما لابد منه لاظهار خفيات الالفاظ ومكنوناتها وبيان ما سهى فيه الشارح او غفل عنه وتأكيد كل ما أصاب به بحيث يكون القارئ على يقين تام من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفا او شاذا. ألّف القليوبي مؤلّفاتٍ كثيرةً نافعةً[14]،منها ما وقفنا عليه من مؤلفات هي:

1. الأثر الجليل في بيان أحاديث الجامع الصغير، مخطوط[15].
2. الأحكام المخلصة في حكم ماء الحمصة، مخطوط(16)

3. البدور المنورة في معرفة الأحاديث المشتهرة(17)، وهو مخطوط(18).

4. تحفة الراغب في سيرة جماعة من أهل البيت الأطايب(19)، وهو مطبوع(20).

5. تذكرة القليوبي في الطبّ(21)، وهو مطبوع(22).

6. تعبير المنامات(23)، وهو مخطوط(24).

توفي القليوبي في(1069هـ).

منهج القليوبي وموارده، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه:

المبحث الثاني: موارده:

المبحث الثالث: استشهاداته وترجيحاته :

المبحث الأول: منهجه:

دأب بعض المؤلفين أو أصحاب الحواشي على تقديم الكتاب أو الحاشية بمقدمة يبين فيها سبب التأليف، وذكر موارده التي اعتمدها ومنهجه وغير ذلك ويتفاوت أصحاب الحواشي في ذلك بين مسهب ومقل، وقد اختار القليوبي الانتقال إلى شرحه مباشرة من دون تقديم، فقال بعد حمد الله تَعَالَى والثناء عليه، وبعد الصلاة على نبيه ﷺ " فهذا ما تيسر جمعه على المقدمة الأزهرية وشرحها من الفوائد العزيزة المثال، الحاوية مع قصرها لما في غيرها من المؤلفات الطوال الخالية من الحشو والتطويل والملال، نفع الله بها على ممر الأيام والليالي، وجعلها سبباً للفوز بدار النوال، بمنه وكرمه وإحسانه وإجابة للسؤال بمزيد الإفضال[25].

ولم يخالف القليوبي أصحاب الحواشي الآخرين في منهج وضع حاشيته، فقد كان يقتصر على توضيح أو مناقشة بعض عبارات خالد الأزهري، ويعلق عليها بما يراه مناسبًا، ومن شواهد ذلك قوله:

: **المنزه كلامه** لا مانع من كون هذا من براعة الاستهلال الآتية وإضافته بمعنى الصفة، فالمراد به النفسي الأزلي الذي ليس بمخلوق... "[26]. وكذلك " قوله: **فأجبته** أي مبادراً آخذاً من الوفاء بالوعد عليه أو بالشروع فيه أو بالعزم عليه أو به نفسه بعد تأليفه والمبادرة في هذا على حسبه "[27]. ومما ورد من مزاعم حقيقية أو افتراضية قد يفهم منها الاعتراض على قول الأزهري، فاعتنى بالرد عليها. ومن اعتراضاته قوله:

وأقسام الظاهر كثيرة جداً الصواب إسقاط هذه الجملة لأنه إن أراد أفراد كل قسم منها فهي لا تسمى أقساماً مع أن الفاعل وغيره كذلك ولم يقل فيه ذلك، وإن أراد أنه بقي قسم تاسع مثلا فممنوع فتأمل ومعنى جدا بليغة في الكثرة"[28].

" قوله: **والمفعول** الصواب إعادة لفظ اسم معه لأنه لا يعطف على جزء العلم ولو جنسياً"[29].

وربما أورد اعتراضًا على الأزهري إلّا أنه يرد على هذا الاعتراض ويرجح قول الأزهري، كما في قوله:

الخمسة الصواب الأربعة كما في بعض النسخ ويصرح بذلك ما بعده"[30]. فصل في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف وكان الأنسب ترتيبها هكذا ولا يأتي هذا التوجيه لقلة المعارف وضبطها فتأمل "[31].

" قوله: **فإن قدر** أي المحذوف فعلا كان أي المجرورات والظروف باعتبار متعلقاتها لا بذاتهما كما هو واضح ففي كلامه تجوز وفي نسخة كان أي المحذوف وهو أوضح وأولى "[32]. وربما أصَّل لكلام الشارح، أي: بَيَّنَ أصولَه، كما في قو: له**على المشهور في جميع ذلك** وهو قول الجمهور ونسب للكوفيين أيضاً وحكمته في المثنى والجمع أنهما لما أعربا بالحروف وكانت حروف العلة أقرب إلى التصرف أعربا بها ورفع المثنى بالألف لمناسبة الفتحة ولسبقه على الجمع ، والجمع بالواو لمناسبة الضمة ، وجرا بالياء لمناسبة الكسرة ، وحمل عليه نصبهما لمناسبة الحركتين ،..."[33]. وكان يُعنَى بإعراب أقوال الأزهري، كما في قوله: **أن يدل** هو مصدر مؤول خبر عن الأول فيؤل بمعنى الدال أو ذو دلالة، وقال السيد: لا حاجة إلى ذلك لفهم المعنى منه من غير رابط بخلاف المصدر الصريح"[34]. وربما توسع في شرحه وتوضيحه من أجل استيعاب المسائل المختلفة وبيان الأقوال المختلفة فيها، أو لتوضيح سبب اختيار الشارح أحد الأقوال أو الألفاظ، ومن ذلك قوله: " **فجميع أسماء الأجناس** الخ ومنها أي فينعت بها قطعا نحو مررت برجل أي رجل وتنعت على الأصح نحو مررت بأي معجب لك إلا إن كانت استفهامية أو شرطية فلا تنعت ولا ينعت بها وكذا أسماء الأفعال النكرات وتقدم أي الموصولة وأنها كذلك"[35].

ومن الشواهد على توسُعه في شرح كلام الأزهري قوله:

جوار أصله جواري بتنوين الصرف لأنه الأصل في الأسماء والإعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه بالثقل الظاهر في الكلمة لفظاً بالنقص ومعنى بالفرعية وسبب منع الصرف خفي وهو مشابهة الفعل فحذفت الحركة للثقل، ثم الياء للساكنين ثم التنوين لصيغة منتهى الجموع ؛ إذ المحذوف لعلة كالموجود، ثم عوض عن الياء

تنوين خوفا من عودها فيعود الثقل المحذور، وقيل : هو تنوين صرف بقطع النظر عن المحذوف للإعلال وقيل: تنوينه عوض عن حركة الياء بناء على أن منع الصرف مقدم على الإعلال، فقدم حذف التنوين ثم حذفت الياء وعوض عنها التنوين ثم حذفت الياء للساكنين"[36].

ويلحظ أيضًا عناية القليوبي بتعليل النصوص وتوسعه في هذا، كما في قوله:

الضمير ويقال له المضمر وهو من المضمور لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار وهو الخفاء لأن حروفه مهموسة والهمس الخفاء ويسمى عند الكوفيين كناية ومكنيا وقدمه لأنه أعرفها ثم العلم ثم الإشارة ثم الموصول ثم ذو الأداة وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ضمير الغائب وأعرف الإشارة القريب ثم المتوسط وأعرف العلم اسم الله ثم أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي وأعرف الموصول المختص وأعرف ذو الأداة العهد الذكري ثم الذهني ثم الحضوري وأما المضاف فهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف للضمير ففي رتبة العلم"[37].

وربما فَضَّل استعمال عبارة على عبارة الأزهري، كما في قوله:

لبثنا يوما الخ قيل: الأوجه أن أو في هذه للإضراب كما ذكره المفسرون في معناها"[38].

فالملاحظ أن القليوبي –رحمه الله تعالى– اهتمَّ بشرح أقوال الأزهري وإعرابها، وبيان الأوجه والأفضل مما يكون في سياق الفاظها.

المبحث الثاني: موارده:

لم يذكر القليوبي موارده في مقدمته؛ وأنه كان قليل الإشارة إلى المصادر التي اقتبس منها، وبعض الأقوال التي حكاها عن النحويين واللغويين هي من الأقوال العامة التي يتداولها النحويون، ولا تبيّن إن كان رجع إلى المصادر الأصلية أو أنه اقتبسها من مصادر أخرى، كما في قوله: المعرف بالألف واللام لو قال بأل لكان أولى لأن الكلمة إذا زادت على حرف مذكر بلفظها إلا أن يقال فيه إشارة إلى أنه يقول بما عند الخليل أن المعرف أل بجملتها كما صححه ابن مالك لا بما عند سيبويه وجمهور النحويين أنه اللام وجلبت الهمزة للنطق بالساكن وفتحت تخفيفاً(39).

كذلك كان قليل الإشارة إلى مصادر اللغة أو النحو التي اعتمد عليها، ومن الحالات القليلة التي أشار فيها إلى

مصادره، إشارته إلى (مغني اللبيب)، فقد ذكره خمس مرات فقط في مواضع ، كما في قوله: فقال إن فسرت... الخ تقدم رده بخروجه عن الاصطلاح وإن حصل التفسير بها وقد ذكر في المغني ما استدل به وأجاب عنه فراجعه"(40).

وكذلك قوله: **وآله** وهم مؤمنو ابني هاشم والمطلب مع تغليب المذكر أو أزواجه وذريته أو وراثته لو كان يورث كأولاد العباس أو جميع قريش أو أمة الإجابة أقوال واختار الإمام مالك والنووي القول الأخير في مقام الدعاء وقيده القاضي بالأتقياء منهم، "[41].

المبحث الثالث: استشهاداته وترجيحاته:

أولًا . استشهاداته:

أكثر القليوبي –رحمه الله تعالى– من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وبالشعر لتعزيز رأي، أو لتوضيح معنى، أو للترجيح عند وقوع خلاف بين الأقوال، ومن استشهاداته بالقرآن الكريم :

" قوله: ... عدل وهكذا وكأنهم أشاروا إلى أنه على حذف المضاف والأصل رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل، وينعت بالجملة غير الطلبية ورابطها كالخبر، وإذا جمعت نعوت مختلفة قدم المفرد ثم الظرف ثم الجملة على الأرجح جوازاً كقوله تعالى: **ﱡ ﱠ ﱡ ﱠ** "(42) الخ.

وكان يُعنَى أحيانًا بذكر بعض القراءات القرآنية، وإن كانت شاذة لتأييد رأي أو لتوضيح مقصود ما، كما في قوله: " **(الحمد لله)** بكسر الدال اتباعا لكسر اللام وهي لغة تيم وبعض غطفان، وبها قرأ الحسن البصري وزيد بن علي ، وقرئ بضم اللام تبعا لضم الدال وهي لغة بعض قيس وبها قرأ زيد المكي وإبراهيم ابن أبي عبلة وصح الاتباع بتنزيل الكلمتين كواحدة أو لعدم اشتراط التقييد بالكلمة"(43).

استشهد القليوبي في المخطوط كذلك بالحديث ومن استشهاداته بالحديث الشريف ما جاء عند بيان معنى الفقر بقوله: " وقد يكون بعضها تأكيداً نحو صلاة الليل مثنى مثنى، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً وأحوالاً أو أخباراً..." [44]الخ.

وقوله: " **هو الاسم** ولو تأويلاً نحو: **ﱡ ﱠ** (45) ونحو: ((لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة))"(46).

ومن استشهاداته بالشعر قوله: " قوله: **حرف نفي ونصب** وإن أفاده الدعاء كقوله:

لن تزالوا كذلكم البيت"(47)

وما يلحظ في استشهاداته أنها في غالبيتها من الاستشهادات المألوفة المتداولة في كتب النحو، ولاسِيَّما في أمات الكتب وشروحها.

ثانيًا . ترجيحاته وآراؤه ومنهجه واعتراضاته:

لم يقتصر القليوبي على ذكر أقوال العلماء عند اختلافهم، بل كان يرجِّحُ بين هذه الأقوال غالبًا، أو يعارض، أو يصحح، ومن الشواهد على هذا:

1- ترجيحاته، ومن ذلك:

قوله: **ولام الأمر** قيل وتختص بفعل الغائب والأصح جوازها بقلة في فعل المخاطب المبني للفاعل وأقل منه في المتكلم كذلك والمراد بالأمر ما تفيده لفظا وإن لم يكن أمرا معنى كالتهديد والإباحة ونحو ليتمنوا مجزوم إن جعلت اللام للتهديد ومنصوب إن جعلت للتعليل(48).

" قوله: **يقدم النعت** لأنه كالجزء من المنعوت ثم التوكيد لأن الأول هو المقصود ثم البدل لعكس ذلك ثم البيان على ما سلكه المؤلف والراجح تقديم البيان على التوكيد لأنه أشبه بالنعت بل هو داخل منه في المعنى ولذلك قدمه بعضهم عليه وذكر النسق لتتميم الأقسام فهو محتاج إليه لذلك "(49).

2- أسلوبه: امتاز القليوبي بطرح أساليب مختلفة اتخذت صورًا متنوعة من ذلك:

أنَّه يذكر العلامات كلها، مثل علامات الاسم، ونبّه على أنّ ما ذكره الشارح أوضح العلامات وأنفعها؛ لأنها تخص الأسماء كلها بما في ذلك الضمير، مثال ذلك:

قوله: **لان افعل التفضيل** اذا تجرد من الاضافة اقترن بأل وانما ذكروا اخر بضم الهمزة وسكتوا عن أخرى مع أنها ممنوعة من الصرف ايضا لأن منعها بألف التأنيث وهي أوضح من العدل وأما أخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه واما آخران وآخرون فليستا مما هنا لأن إعرابهما بالحروف"(50).

من أسلوبه أيضًا أنَّه يدعو إلى الفهم والمراجعة والتأمل، من ذلك:

" قوله: **بناء** مفعول به أو مطلق والاعتداد بالإبدال جعل الحرف المبدل معتبراً إبداله فلا يحذف ، وعدم الاعتداد به هو أن لا يعتبر إبداله بل يكون كالأصلي فيحذف للجازم وعلى هذا فهو لف ونشر غير مرتب ، وقول بعضهم بعكس هذا وأنه لف ونشر مرتب فيه نظر لأنه لا يقابل عدم الاعتداد بالإبدال جعل الحرف مبدلاً فتأمل"(51).

وكذلك من أسلوبه أنَّه يُنَبِه الشارح على أدق الأمور، ومن ذلك:

" قوله: **وحكمه** أن تفتح آخره الوجه أن يقول وحكمه البناء ؛ لأن فتح آخره أمر مرتب عليه لا هو بدليل ما يأتي في المضارع ن وعلة التخفيف اقتناعية وإلا فالسكون أخف من الفتح"(52)

ومن الملاحظ على أسلوب القليوبي أنَّ لديه تنبيهات نحوية والإشارة إليها بكلمة (تنبيه)، ومن ذلك:

" تنبيه: شرط الجملة مطلقاً أن لا تكون مناداة ولا مصدرة ب (لكن)(53) أو بل أو حتى وصح الخبر بالجملة. "(54). ومنه أيضًا:

" تنبيه: قد تأتي أل نيابة عن المضمر المضاف إليه عند الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نحو رجل حسن الوجه"(55).

ومن أسلوبه استدراكه على الشارح، ثم بعد ذلك يؤول له، ومن ذلك:

" قوله: **ولا إلى ذكر الوضع** الوجه المناسب في العبارة لما ادعاه أن يقول ولا تصح إرادة الوضع أو يقول يعتبر الوضع ؛ إذ لا يلزم من عدم ذكره عدم اعتباره كما علم مما مر ، والمراد به الوضع العربي فإن غير العربي لا يسمى كلاما اصطلاحا" (56)

امتاز القليوبي في بعض المواضع بطرح أسلوب وَضْعِ الأسئلة والافتراضات ثم يجيب عليها، كقوله:

"قوله: **قلت لأنهما** الخ هذا الجواب يناقض ما يأتي من تعبيره بصغرى وكبرى من غير تعريف فالوجه أن يجاب بما قالوه من أن أفعل التفضيل إذا لم يرد به المفاضلة يجوز أن يستعمل مطابقا وإن كان مجردا فلا حاجة إلى الاعتراض على النحويين والعروضيين بقولهم فأصله صغرى وكبرى"(57).

كذلك نجد القليوبي يشير في بعض المواضع إلى المقارنة بين الحواشي على شرح خالد الأزهري من ذلك:

قوله: **من إطلاق الحال** أي اسم الحال وهو الحروف على المحل وهو المخرج وفيه نظر فقد مر أن الحرف مركب من الصوت والمخرج فراجعه "(58).

ومن أساليب القليوبي أيضًا أنّه يُفصّل في الآراء كثيرًا، فيذكر الأوجه المحتملة، ثم ينبه على الأوجه غير المحتملة لعدم صحتها، وهذا المذهب مستعمل كثيرًا في أصول الفقه، مثال ذلك من الحاشية:

"قوله: **وأقسام الظاهر كثيرة جداً** الصواب إسقاط هذه الجملة لأنه إن أراد أفراد كل قسم منها فهي لا تسمى أقساماً مع أن الفاعل وغيره كذلك ولم يقل فيه ذلك، وإن أراد أنه بقي قسم تاسع مثلا فممنوع فتأمل ومعنى جدا بليغة في الكثرة"(59).

3- عنايته بالعلة:

اعتنى القليوبي بالعلة النحوية كثيرًا فكان يعلل مبيناً سبب ترجيحه لهذا الرأي أو ذاك، كما في قوله:

" قوله: والموصول الخ هذا المثال وما بعده مبني على مرجوح فقد مر أنه يجب أن يكون النعت أعرف من المنعوت على المرجح فيتعين أن ذلك من البيان "(60).

ومن تعليلاته صحة اطلاق الكلام المفيد مجازًا على هذه الأقسام:

" قوله: (بل هي شاء) قدر المبتدأ بعد أم لأنها بمعنى بل فلا تدخل إلا على الجملة الابتدائية وكذلك ليست عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني ومن تبعه وعلى هذا فعدها من حروف العطف تَجَوُّزٌ "(61).

ومن اهتمامه بالعلّة كذلك:

" قوله: **نحو هندات** هو الأصح وقيل هو تنوين عوض عن الفتحة ورد برجوعه حالة الرفع ، وقيل: هو تمكين، ورد ببقائه مع العلمية كعرفات كنون مسلمين معها بخلاف تنوين عرفة ومسلمة إذا سمي بهما "(62)

ومنه كذلك أنَّه يذكر العلة في ترتيب العوامل النحوية، من ذلك ترتيب الجملة فهو أحيانًا يقدِّم ظرف الزمان على بعض الفضلات، كالتمييز والحال إذا كان العامل فعلًا، وعلل ذلك بأنَّ ظرف الزمان يشترك مع الفعل باقتران الأخير بالزمن مثال ذلك:

"قوله: **الضمير** ويقال له المضمر وهو من المضمور لقلة حروفه غالباً أو من الإضمار وهو الخفاء لأن حروفه مهموسة والهمس الخفاء ويسمى عند الكوفيين كناية ومكنيا وقدمه لأنه أعرفها ثم العلم ثم الإشارة ثم الموصول

ثم ذو الأداة [وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ضمير الغائب وأعرف الإشارة القريب ثم المتوسط وأعرف العلم اسم الله ثم أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي وأعرف الموصول المختص وأعرف ذو الأداة العهد الذكري ثم الذهني ثم الحضوري وأما المضاف فهو في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف للضمير ففي رتبة العلم"(63).

4- اعتراضات القليوبي:

وردت في حاشية القليوبي اعتراضات، ومنها

قوله: فمن الأعلى الخ ومن المساوي التماس وهذا رأي مرجوح والأصح أنه يقال في الكل أمر ونهي مطلقا كما مر"(64).

قوله: **نحو كمثل الحمار** أي حالتهم وقصتهم كحالة الحمار وقصته فالكاف غير زائدة خلافا لمن زعمه وهذا مثال المعرفة تحتمل التنكير ومثال نكرة تحتمل(65)

التخصيص نحو ﴿ كى كي لم لى لي ﴾ (66)

فجملة أنزلناه يجوز كونها صفة للنكرة وهو الظاهر أو حالا منها لوصفها بمبارك وجوز بعضهم كونها حالا من ضمير مبارك وضعفه بإيهامه تقييد بركته بحالة الإنزال فتأمل(67).

وربما كان يسجل اعتراضه، أو تردده على الآراء المطروحة من دون أن يبين رأيه، كما في قوله:

(كالظواهر) الخ لعل الكاف فيه وفيما بعده استقصائية فراجعه "(68).

قوله: وهي وفي نسخة وهو ، وكل صحيح ، والأول أولى مراعاة للخبر والمراد بالكسرة نفسها أو نائبها ، وما ذكره مبني على أن الأعراب لفظي، وهو الأصح والمخاطب بما ذكر من يعرف الكسرة دون الاسم أو عكسه فلا دور ويقال لمثل ذلك تعريف لفظي"(69).

" قوله: **والألف واللام** الأولى أن يقول أل وأولى منه أن يقول وأداة التعريف ليشمل بقية المعارف"(70).

ولم يكتفِ القليوبي بالاعتراض فحسب، بل أخذ بمبدأ الاعتراض والنقد ومن ذلك:

"قوله: فإنه يقدر فيه الواو تسمية المصنف هذا تقديراً فيه نظر؛ إذ المقدر ما ليس ملفوظاً به ولا ببدله كما مر، وليس ذلك هنا لأن الباء مبدلة من الواو ولذلك يقال في إعرابه ورفعه الواو المنقلبة [ياء] على الوجه أن يراد به الحكم والفرض للإجراء على القواعد النحوية فتأمل وانظر وراجع"(71).

ومن سمات أسلوبه اعتراضُه على الشارح ثم يؤول له بصحة ما يقول تقوية رأي الشارح باعتراضٍ مفترض، مثال ذلك:

" قوله: بخلاف الرافعة لو قال المرفوعة لكان أولى لأن الرافعة لا تكون إلا مبتدأ ولا يتقيد الرفع بها كذا قاله شيخنا وهو واضح إلا أن لفظ الرفع يقتضي أنها معربة وليس كذلك لأنها مبنية مطلقاً"(72).

ومن اعتراضاته على الشارح، اعتراضٌ على الحد، من ذلك:

" قوله: بفتح الميم أي جميع المذكورات ولو أخره عنها لكان أولى"(73).

ومن اعتراضات القليوبي أيضًا اعتراضه على أسلوب الشارح، والتحقق في دقائق الأمور ومن ذلك:

" قوله: **لبثنا يوما** الخ قيل: الأوجه أن أو في هذه للإضراب كما ذكره المفسرون في معناها" [(74)]

5- اهتمامه بالمسائل الخلافية، اهتم القليوبي بذكر المسائل الخلافية من ذلك:

" قوله: **(وهو نون)** الخ احتراز من نون ساكنة عن النون الأولى في نحو ضيفين للطفيلي ورعشن للمرتعش وتلحق الآخر عن نحو الكسر ومنكسر وبالحذف خطا عن نون أَلْ **نيِّ** [(75)] بناء على مذهب البصريين أنها ترسم نوناً وهذا القيد يغني عن قولهم لغير توكيد وكذا يغني القيود المذكورة لو قدم عليها"(76).

" قوله: **وما يقدر** أي إعرابه فهي صفة أو صلة جرت على غير من هي له وإبراز الضمير فيها واجب عند البصريين ولعله جرى على مذهب الكوفيين لأمن اللبس"(77)

6- عنايته بشرح الأبيات وإعرابها ومن ذلك:

"قوله: تنبيه: قد يبقى الأمر على حرف أو حركة فالأول نحو قه وعه والهاء للسكت ونحو قلي يا هند والأصل قل أي بكسر الهمزة وسكون الياء بمعنى عدي من وأي كرمى بمعنى وقد نقلت حركة الهمزة إلى اللام قبلها والثاني نحو أن هندا أصله أي كما مر وأكد بالنون الثقيلة فحذفت الياء وبقيت الحركة ومنه البيت المشهور:

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء "(78).

7- عنايته بتوضيح ألفاظ الإعراب، مثال ذلك:

"قوله: جمعهما لتلازمهما ومنهما ناهيك بزيد أو منه أو به أو بي أو من رجل ، فيصح كون أحدهما مبتدأ والآخر خبره والباء زائدة أو ناهيك مبتدأ وبزيد متعلق بالخبر المحذوف أي حاصل ، والمعنى أن حال زيد ينهاك عن أن تطلب غيره أو كافيك عنه"(79).

8- يعنى القليوبي أيضًا بسلامة التعبير، من ذلك:

"قوله: **فلام التعليل** لو أسقط التعليل كان أعم إذ مثلها المؤكدة"(80).

9- عناية القليوبي بتسمية المصطلحات

إنَّ من أساسيات العلوم بيان مفرداتها والتنبيه على أشهر مصطلحاتها، وهذا مسار العلماء في مؤلفاتهم في بيان الحدود ومصطلحات تلك العلوم ومن ذلك:

" قوله: (خبراً) أي مخبراً به عن المبتدأ ولو حكماً فيشمل الإنشاء نحو : أقائم الزيدان ولو عبر بإسناد لكان أولى"(81).

" قوله: **فالمؤكد لعامله أقسام** وكذا المبين لنوعه وعدده وسكوته عن هذه اللفظة فيما يأتي من باب الحذف من المتأخر لدلالة المتقدم عليه والضمير في أن عامله راجع للمصدر المعرف بقوله وهو المصدر الخ لأن العامل في المؤكد هو العامل في غيره فلا اعتراض ولا تصويب ولو عبر بأنواع بدل أقسام لكان أنسب"(82).

" قوله: وباسم عطف على مفعل أي وخرج بالمسبوقة باسم الخ ولو عبر بذلك لكان أظهر"(83).

10- من سمات أسلوبه الاستطراد بالأمثلة المتنوعة، وتمكنه الرائع في تحديد الغاية وقدرته على أن يأخذ كلُّ فنٍّ بما يخدم هدفه ويحقق غايته ومن ذلك:

"قوله: مخصوص مذكور أو محذوف وهو خمسة أو ستة : يا وهي أم الباب وينادى بها القريب والبعيد وخصها ابن مالك بالبعيد ولو حكما كالنائم ، والهمزة مقصورة للقريب وممدودة للبعيد وأي بفتح الهمزة وكسرها وسكون الياء للقريب وأيا وهيا بإبدال الهمزة هاء للبعيد وأما وا فإنها للمندوب خاصة(84).

ومن منهجه وأسلوبه أنه كان يعرّف ببعض الأمور وكان يضبط بعض الألفاظ، مثال ذلك:

قوله: والكوفيون نسبة إلى الكوفة ويقال لها كوفة الخندق لأنه اختطت فيها خطط العرب وبنيت بعد البصرة بسنتين في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه(85).

11- ومن أسلوبه أيضًا أنه يذكر الأمر من دون تفصيل ولا ترجيح ولا أمثلة من ذلك:

"قوله: (بثبوت النون) أي بالنون الثابتة لفظاً أو تقديراً كما في نحو لتبلون وقد تقدم وهذا على

قوله: ... المشهور فيها، ووجه بأنه لما اشتغل محل الإعراب بحركات المناسبة تعذر دوران الإعراب عليه وتعذر البناء لعدم مقتضيه ووجود حرف يشبه الواو في الغنة وهو النون فجعل علامة فيها، وقيل: معربة بحروف العلة كالجمع المذكر ورد بأنه كان يلزم بقاء النون في الأحوال الثلاثة، وقيل: معربة بحركات مقدرة في تلك الحروف ورد بعدم الحاجة إليه ، وقيل: معربة بلا علامة إعراب ورد بعدم النظير"(86).

12- وكذلك نجده من منهجه انه لا يقتصر على علم النحو فيفسر القران وينقل أمورا في التاريخ والسير ومخارج الحروف مع بيان التصحيح ومن أمثلة ذلك:

قوله: **خصوه بما يطرحه اللسان** الخ فيه بحث من وجوه ؛ لأن ذكر اللسان يخرج الحلق والشفتين وهو يخالف ما يأتي ولا يصح أن يراد باللسان آلة النطق لأنها تشمل غير هذه الثلاثة كنطق الحجر وهو خارج عن تصححهم ولا يصح تقييد الآلة بالمعهودة التي هي هذه المذكورة لأنه يقتضي أن نطق الحجر المذكور لا يسمى لفظاً وليس كذلك ولأن تفسير ما يطرحه اللسان بالصوت لا يصح لأنه غير مطروح منه ولأن اشتمال الصوت على الحرف لا يصح أيضاً ؛ إذ لا يشتمل الأعم على الأخص(87).

قوله: عن الحركات الثلاث وإنما كانت ثلاثا لأن أصولها ثلاثة الألف ومخرجها أقصى الحلق فأخذت الفتحة منها والياء من وسط اللسان فأخذت الكسرة منها والواو من الشفتين فأخذت الضمة منها(88).

قوله: تبت [أي] خسرت يدا أي جملة أبي لهب وعبر باليدين لكثرة الفعل بهما وكناه لاشتهاره بكنيته لا لشرفه ولأن اسمه عبد العزى ولتناسب الآي والجملة دعاء عليه ، وجملة تب خسرته كقولهم أهلكه الله وقد هلك(89).

ثالثاً: بعض المؤاخذات:

لا تعني هذه الملحوظات التقليل من الجهد الكبير للقليوبي –رحمه الله– في شرحه، أو أن الباحث يدعي أهليته في تسجيل هذه المآخذ، وإنما هي أمور كانت مألوفة في زمانهم في حين نعدها اليوم من المآخذ، ومنها:

1- عدم إتمامه نص الشارح خالد الأزهري، والاقتصار على بعض منه وهذا ما أدّى إلى عدم فهم القارئ لكلامه؛ لأنّ فهم الشرح متوقف على تمام الكلام المشروح.

2- حكى بعض الأقوال عن شيخه كما في قوله: " قوله: لا أعبد الآن ما تعبدون من الأصنام ولا أنتم عابدون الآن ما أعبد أي الله وإطلاق ما عليه للمقابلة ولا أنا عابد في المستقبل وعابدون كذلك كذا قال شيخنا تبعا لغيره "(90)، وقد تكرر هذا منه في عدد من المواضع، من دون أن يبين من هو شيخه، فههنا إبهامان:

الأول: من شيخه؟ وإن كان المتجه أنه الشهاب الرملي.

والثاني: مصدر كلام شيخه، فلا يعرف إن كان هذا القول نقله القليوبي عنه شفاهاً أو من أحد كتبه، وإن كان من كتاب فما اسمه؟

الخاتمة:

1 _ ان التحشية على الشروح مما لابد منه لاظهار خفيات الالفاظ ومكنوناتها وبيان ما سهى فيه الشارح او غفل عنه وتأكيد كل ما أصاب به بحيث يكون القارئ على يقين تام من صحة ما يقرأ وعدم كونه مخالفا او شاذا.

2_ كان الشهاب القليوبي محققا لكل ما نقله العلامة خالد الازهري ولذلك وافقه في أمور وخالفه في أخرى فضعف قوله أو بين أنه خلاف الاولى أو انه على غير المعتمد وبين بعده القول الراجح والمعتمد عند النحويين.

3 _ سعة اللغة العربية وعلو شراعها بما فيها من كثرة النقول وتعدد الوجوه مع صحتها وانها تعتمد على الذوق والموافقة لسلامة الطبع وحسن الفهم ودقة التعبير.

4_ يلزم الرجوع الى أصل كل علم حتى يفهم منه ما أريد بمصطلحاته ومن ذلك نجد أن الشهاب يبين المعاني للكلمات ويحيل الى مصادرها الاصلية بذكر المعاجم او ذكر أصحابها ، بل انه غالبا ما يحيل الى كتب النحو خصوصا واللغة عموما في كثير من الأمور الخلافية.

5_ ن هذه الحاشية قد احتوت على علوم كثيرة غير علم النحو مما يجعل القارئ لها لا يمل فهو ينتقل من ثمرة الى اخرى وكل منهما الذ من اختها ومن ذلك ما ضمنه القليوبي من ضبط المفردات وبيان غريبها وذكر

الامور التاريخية كما في فتح مكة واسباب والنزول والتفسير للايات بل حتى ذكر مخارج الحروف واختلاف الوجوه في التفسير مما هو مسطر بين طيات الحاشية.

محتوى الهوامش:

1. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، دار مكتبة الحياة – بيروت، 171/3، و الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: 1، 1418 هـ – 1997 م، 188/1، و كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى – بغداد ، 1941م، 124/1، 154، 483، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: 1، 1406 هـ – 1986 م، 26/8، و إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، تح: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 118/3، و هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، 343/5، و معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت: 1351هـ)، مطبعة سركيس بمصر 1346 هـ – 1928 م، 811/1، والأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ات: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط: 15 – أيار / مايو 2002 م ، 297/2، ومعجم المؤلفين: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت ، 96/4.

2. ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: فيليب حتي، المكتبة العلمية – بيروت، 113 –114؛ وشذرات الذهب: 463/9؛ والأعلام: 167/8.

3. ينظر: الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: لأحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (ت: 968هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت ، 40، والضوء اللامع، 259/7.

4. ينظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع: لمحمد عيسى صالحية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للطبع والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، 1992، 259/2– 261.

5. ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية: لادوارد كرنيليوس فانديك (ت: 1313هـ)، تح: السيد محمد علي البيلاوي، مطبعة التأليف (الهلال) ، مصر،1313 هـ – 1896 م: 304.

6. ينظر: معطية الأمان من حنث الأيمان: لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: عبد الكريم بن صنيتان العمري، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، المملكة العربية السعودية، ط: 1، 1416هـ/1996م، 9؛ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل، الدمشقي(ت: 1111هـ)، دار صادر – بيروت، 175/1، واكتفاء القنوع: 228؛ والأعلام: 92/1؛ ومعجم الأطباء ذيل عيون الأنباء: لابن ابي اصبعيه، والذيل لاحمد عيسى بك، جامعة فؤاد الاول، كلية الطب، 1942 ، 101.

7. ينظر: خطط الشام: لمحمد بن عبد الرزاق بن محمَّد، كُرْد عَلي (ت: 1372هـ)، مكتبة النوري، دمشق، ط: 3، 1403 هـ – 1983 م ، 205/2 – 206.

8. الشراكسة، أو الشركس، أو الجركس، هم أول من أطلق عليهم هذا الاسم، ويُطلق حالياً على أعراق شمال القوقاز، هاجر الكثير منهم إلى بلاد الشام وباقي أرجاء الدولة العثمانية. هجرة قسرية نتيجة للحرب التي استمرت قرابة المائة وعشرين عاما مع روسيا القيصرية. ينظر: الموسوعة التاريخية: موجز مرتب مؤرخ لأحداث التاريخ الإسلامي منذ مولد النبي الكريم – ﷺ حتى عصرنا الحالي، إعداد: مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ عَلوي بن عبد القادر السقاف، موقع الدرر السنية ، 9/ 185.

9. ينظر: المصدر نفسه: 212/2.

10. ينظر: محمد الفاتح: 389.

11. ينظر: معجم المؤلفين: 148/1. ومعجم تاريخ التراث العربي الإسلامي (فيه نقص) (222/3).

12. ينظر: هدية العارفين:161/1؛ والأعلام: 92/1؛ ومعجم المؤلفين: 148/1.

13. خلاصة الأثر: 175/1.

14. ينظر: خلاصة الأثر: 175/1.

15. توجد نسخة منه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة برقم (مجموعه حكمت رقم: 352 (232/3). ينظر: خزانة التراث – فهرس مخطوطات قام باصداره مركز الملك فيصل

16. نبذة: فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في العالم تشتمل على معلومات عن أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات والخزائن العالمية، الرقم التسلسلي: 124099

17. توجد نسخة منه في المكتبة الخديوية بالقاهرة برقم (591/7). ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي: 40204.

18. ينظر: معجم المؤلفين: 149/1.

19. مخطوط في مكتبة خدابخش بالهند برقم (123 الملحق)، ومكتبة المصغرات الفيلمية بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، برقم (321). ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي: 40222.

20. ينظر: هدية العارفين:161/1؛ الأعلام: 92/1.

21. طبع في مطبعة مصطفى محمد سنة 1989م.

22. ينظر: معطية الأمان: 10؛ وهدية العارفين:161/1؛ والأعلام: 92/1؛ ومعجم المؤلفين: 149/1.

23. طبع بتحقيق مهدي علي صبري، وأحمد فريد أحمد مزيدي، ومنى شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

24. ينظر: معجم المؤلفين: 149/1.

25. توجد نسخة منه المكتبة الوطنية بباريس برقم (2754)، ونسخة في دار الكتب المصرية بالقاهرة برقم (176/6)، ونسخة في المكتبة الخديوية بالقاهرة برقم (126/6). ينظر: خزانة التراث: الرقم التسلسلي: 40215.

26. حاشية القليوبي: اللوحة 1، النص المحقق: 070

27. المصدر نفسه: اللوحة 2، النص: المحقق: 072

28. حاشية القليوبي: اللوحة 3، النص المحقق: 079

29. المصدر نفسه: اللوحة 26، النص المحقق: 112.

30. المصدر نفسه: اللوحة 30، النص المحقق: 128.

31. المصدر نفسه: اللوحة 56، النص المحقق: 311.
32. حاشية القليوبي: اللوحة 62، النص المحقق: 336.
33. المصدر نفسه: اللوحة 63، النص: المحقق: 342.
34. حاشية القليوبي: اللوحة 21، النص المحقق:0157
35. المصدر نفسه: اللوحة 8، النص المحقق: 0101
36. حاشية القليوبي: اللوحة 34، النص المحقق: 211.
37. المصدر نفسه: اللوحة 7، النص المحقق: 098
38. حاشية القليوبي: اللوحة 31، النص المحقق: 200.
39. المصدر نفسه: اللوحة 39، النص المحقق: 232.
40. المصدر نفسه: اللوحة 33، النص المحقق: 207.
41. حاشية القليوبي: اللوحة 60، النص المحقق: 328.
42. المصدر نفسه: اللوحة 2، النص المحقق:075
43. سورة غافر: الآية: ٢٨.
44. حاشية القليوبي: اللوحة 31، النص المحقق: 197.
45. حاشية القليوبي: اللوحة 13، النص المحقق: 123.
46. المصدر نفسه: اللوحة 19، النص المحقق: 150.
47. سورة البقرة: الآية: ١٨٤.
48. المصدر نفسه: اللوحة 26، النص المحقق: 178.
49. المصدر نفسه: اللوحة 53، النص المحقق: 297.
50. حاشية القليوبي: اللوحة 56، النص المحقق: 309.
51. حاشية القليوبي: اللوحة 23، النص المحقق: 168.
52. حاشية القليوبي: اللوحة 19، النص المحقق: 150.
53. حاشية القليوبي: اللوحة 20، النص المحقق: 156.
54. حاشية القليوبي: اللوحة 22، النص المحقق: 163.
55. حاشية القليوبي: اللوحة 27، النص المحقق: 183.
56. حاشية القليوبي: اللوحة 33، النص المحقق: 208.
57. المصدر نفسه: اللوحة 5، النص المحقق: 090-91.
58. المصدر نفسه: اللوحة 60، النص المحقق: 323.
59. حاشية القليوبي: اللوحة 4، النص المحقق: 87.
60. حاشية القليوبي: اللوحة 26، النص المحقق: 180.
61. حاشية القليوبي: اللوحة 34، النص المحقق: 212.
62. حاشية القليوبي: اللوحة 38، النص المحقق: 230.

63. حاشية القليوبي: اللوحة 7، النص المحقق: 98.
64. حاشية القليوبي: اللوحة 23، النص المحقق: 200.
65. حاشية القليوبي: اللوحة 57، النص المحقق: 309.
66. حاشية القليوبي:اللوحة62، النص المحقق:339.
67. سورة الأنبياء: الآية: ٥٠.
68. حاشية القليوبي: اللوحة 63، النص المحقق: 339.
69. حاشية القليوبي: اللوحة 4، النص المحقق: 86.
70. حاشية القليوبي: اللوحة 7، النص المحقق: 98.
71. حاشية القليوبي: اللوحة 8، النص المحقق: 99.
72. حاشية القليوبي: اللوحة 10، النص المحقق: 110.
73. حاشية القليوبي: اللوحة 13، النص المحقق: 120.
74. حاشية القليوبي: اللوحة 42، النص المحقق: 244.
75. حاشية القليوبي: اللوحة 38، النص المحقق: 232.
76. سورة العلق: الآية: 15.
77. حاشية القليوبي: اللوحة 6، النص المحقق: 95.
78. حاشية القليوبي: اللوحة 10، حاشية القليوبي: 109.
79. حاشية القليوبي: اللوحة 12، النص المحقق: 119.
80. حاشية القليوبي: اللوحة 26، النص المحقق: 178.
81. حاشية القليوبي: اللوحة 54، النص المحقق: 302.
82. حاشية القليوبي: اللوحة 6، النص المحقق: 93.
83. حاشية القليوبي: اللوحة 42، النص المحقق: 247.
84. حاشية القليوبي: اللوحة 32، النص المحقق: 259.
85. حاشية القليوبي: اللوحة 49، النص المحقق: 284.
86. حاشية القليوبي: اللوحة 9، النص المحقق: 108.
87. حاشية القليوبي: اللوحة 22، النص المحقق: 162.
88. حاشية القليوبي: اللوحة 5، النص المحقق: 84.
89. حاشية القليوبي: اللوحة 15، النص المحقق: 133.
90. حاشية القليوبي: اللوحة 65، النص المحقق: **351.**